الحرب العالمية الثالثة: متى وكيف؟

(لوموند دبلوماتيك، الأهرام، 15 مارس 2014)

د. نورهان الشيخ*

منذ سبعة عقود فرض مسار الحرب العالمية الثانية أن تتحول ألمانيا إلى منطقة تماس بين القوات السوفيتية التى جاءت من الشرق لتحرير أوربا، والقوات الأمريكية والبريطانية والفرنسية القادمة من الغرب، لتندلع حرب باردة تخطت حدود أوربا وحولت الحلفاء المنتصرين إلى أعداء متنافسين. فقد وصلت المفاوضات بين الاتحاد السوفيتى والغرب حول مستقبل ألمانيا إلى طريق مسدود، وانتهت بتقسيم ألمانيا إلى أربعة مناطق نفوذ تخضع كل منها لأحد القوى الأربعة المنتصرة. ورغم اتفاق كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا على توحيد مناطق نفوذها وتحويلها إلى ألمانيا الغربية، فإن ألمانيا ظلت مسرحاً للمواجهة بين الشرق والغرب وتعانى الانقسام إلى شطرين يفصلهما سور برلين على مدى ما يزيد عن أربعة عقود حتى تم إعادة توحيد الألمانيتين مع انتهاء الحرب الباردة مطلع التسعينات من القرن الماضى.

وتعيد الأزمة الأوكرانية وشبح التقسيم الذى يتهدد أوكرانيا ذكريات الحرب الباردة المؤلمة من جديد حيث بدأت غيومها تتلبد فى سماء أوربا مع تزايد حدة المواجهة بين روسيا من جانب والولايات المتحدة والاتحاد الأوربى من جانب أخر. وفشل الطرفان فى الوصول إلى إتفاق وصيغة مرضية لكليهما تعبر عن حل وسط ومخرج سياسى للأزمة يبعد شبح التقسيم، ويحفظ لأوكرانيا وحدتها وسلامتها الإقليمية. وذلك رغم المحادثات الهاتفية المطولة بين بوتين وأوباما، والمباحثات التى أجراها وزيرى خارجية موسكو وواشنطن ولقائهما مرتين على الأراضى الأوربية الأولى فى باريس والثانية بروما فى أقل من 24 ساعة، والتى لم تحرز أى تقدم ولم تسهم فى تقليل الهوة القائمة بين الطرفين أو حتى الحد من اتساعها.

وتصاعدت المخاوف والهواجس عقب تأييد مجلس الاتحاد الروسي (المجلس الأعلى فى البرلمان) بالإجماع يوم 1 مارس حق موسكو فى استخدام القوات المسلحة الروسية في أراضي أوكرانيا حتى عودة الاستقرار السياسي والاجتماعي هناك. ورغم إعلان موسكو أنها لن تدخل

---

* أستاذ العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة.

القرار حيز التنفيذ إلا فى حالة وجود تهديد حقيقى على المواطنين الروس فى القرم، فإن واشنطن أبدت إنزعاجاً شديداً منه، وفى رد فعل عقد حلف شمال الأطلنطى اجتماع طارىء بهدف التشاور حول الوضع الخطير في أوكرانيا يوم 2 مارس، واتهم باراك أوباما موسكو بانتهاك القانون الدولي بتدخلها في أوكرانيا، ووصف وزير الخارجية الأمريكي جون كيري تحركات موسكو "بالعدوان" ولوح بإمكانية فرض عقوبات على روسيا، وأعلن البنتاجون عن تجميد التعاون العسكري مع روسيا، وتم تجميد التحضير لقمة "الثمانية الكبار" المقرر عقدها في سوتشي فى يونيو المقبل، وكذلك اجتماعات روسيا الناتو. لتعود أجواء الحرب الباردة من جديد ولكن ليس على أسس أيديولوجية كما كان الحال زمن الاتحاد السوفيتى، ولكن على أسس مصلحية ونتيجة لتناقض وصدام المصالح بين روسيا والغرب.

فالولايات المتحدة تسعى جاهدة لضم أوكرانيا إلى حلف شمال الأطلنطى واستكمال تطويق روسيا، وتمت مناقشة الإجراءات اللازمة لذلك خلال قمة الحلف عام 2008، إلاإن أزمة أوسيتيا الجنوبية جاءت لتوقف الخطوات التنفيذية لذلك. كما أن الاتحاد الأوربى يرغب فى فتح السوق الأوكرانية ذات الأربعة والأربعون نسمة أمام المنتجات الأوربية، وهناك مصالح اقتصادية حقيقية فى تحرير التجارة بين بروكسل وكييف.

وقد راهن الغرب على المعارضة الأوكرانية واحتضنها ودعمها مادياً وسياسياً منذ بدء الأزمة، وكان له دور حاسم فى مسارها، وأيد خطواتها التصعيدية ونقضها الاتفاق مع الرئيس يانوكوفيتش الذى تم التوصل إليه بوساطة أوربية يوم 21 فبراير، وما أعقب ذلك من القيام بعزله وإقصاء حزب الأقاليم من السلطة، ونقل صلاحيات رئيس الدولة الى رئيس البرلمان الجديد المعارض وتشكيل حكومة جديدة يترأسها رئيسِ حزبِ الوطن المعارض أرسيني ياتسينيوك، وتحديد 25 من مايو المقبل موعدا لإجراء انتخابات رئاسية مبكرة في البلاد. كما أقر البرلمان تعديلات على التشريعات الأوكرانية الخاصة بالفساد أدت إلى إطلاق سراح رئيسة الوزراء السابقة المعارضة يوليا تيموشينكو التى أعلنت نيتها خوض الانتخابات الرئاسية.

هذا فى حين رفضت روسيا الاعتراف بالحكومة الجديدة وأعتبرت إن ما حدث إنقلاباً غير شرعى وتمسكت بضرورة العودة إلى اتفاق 21 فبراير. كما نددت بضعف الحكومة الجديدة وعدم قدرتها على على إحكام قبضتها على مقاليد الأمور حيث يظل الشارع الأوكرانى وميدان الاستقلال تحت سيطرة حركة "القطاع الأيمن" المتطرفة التى لا تعترف بسلطة ولا تخضع إلا لقائدها ديميتري ياروش الذى تعتبره موسكو إرهابياً وتدرجه على قائمة المطلوبين دوليا.

ولم يمكن متصوراً أن تقف روسيا مكتوفة الأيدى وهى تفقد منطقة نفوذ رئيسية بها أهم أساطيلها والأسطول الوحيد لها على البحر الأسود حيث المنفذ للمياه الدفيئة بمدينة سيفاستوبيل بشبه جزيرة القرم جنوب أوكرانيا، والذى طالما طالبت المعارضة الأوكرانية بخروجه ورحيله عن أراضيها فى حين صدق البرلمان الأوكرانى فى أبريل 2010 على تجديد الاتفاق بشأنه بين البلدين لمدة 25 سنة اعتباراً وحتى العام 2042. ومن المعروف أن القرم كانت جزءاً من روسيا حتى منتصف الخمسينات حين قام الزعيم السوفيتى خروشوف بضمها إلى أوكرانيا، ويمثل الروس حوالى 60% من سكانها، وتعتبر الروسية اللغة الأولى لحوالى 85% من سكان القرم.

فى هذا الاطار دعمت روسيا الإجراءات التى اتخذتها حكومة القرم فى مواجهة قرار البرلمان الأوكرانى بإلغاء اللغة الروسية كلغة محلية وانتشار أعمال العنف ضد الروس. فقد أكدت سلطات شبة الجزيرة استقلالها عن أوكرانيا ورغبتها فى الانضمام إلى روسيا، وسارعت حكومة القرم بإحكام السيطرة على مؤسسات الدولة وهيئات الأمن في الجمهورية، وأقامت مجموعة من قوات الدفاع الذاتي في شبه الجزيرة والمناطق المحيطة بها نقاط تفتيش من أجل ضبط الوضع على الحدود. كما أعلن قائد البحرية الأوكرانية في القرم وعسكريون أوكرانيون ووحدات فى الجيش انشقاقهم عن السلطة الجديدة في كييف وتأييدهم للسلطة فى القرم، لتصبح أوكرانيا دولة متعددة الرؤوس وتفقد السلطة فى كييف المزيد من الهيبة والسيطرة.

كما صوت برلمان القرم لصالح الانضمام إلى روسيا وحدد 16 مارس الجارى موعداً للاستفتاء الشعبى على ذلك. وبدأ "الدوما" (المجلس الأدنى فى البرلمان الروسي) إعداد قانون حول تسهيل عملية انضمام جزء من دولة أجنبية الى روسيا. وقامت رئيسة مجلس الاتحاد الروسى فالينتينا ماتفيينكو بزيارة إلى القرم، مؤكدة أن دعم المواطنين الناطقين باللغة الروسية فيها "مهمة تاريخية" بالنسبة لموسكو وأنه في حال انضمام القرم الى روسيا ستصبح وحدة إدارية كاملة الحقوق، وخرج الالآف فى موسكو لدعم القرم والمطالبة ببدء عملية انضمامها إلى روسيا ليزداد الوضع استقطاباً وتوتراً.

وبدلاً من اتخاذ خطوات تطمينية من جانب واشنطن وبروكسل تسهم فى إحتواء الأزمة، أمعن الجانبين فى إطلاق التهديدات بمعاقبة موسكو وعزلها، واتخذوا عدد من الإجراءات فى هذا الصدد ونفوا وجود أى أساس شرعي لمشروع الاستفتاء المزمع إجراؤه في القرم. وقد اعتبرت روسيا مثل هذه الإجراءات والتهديدات استفزازية وضارة للجانبين.

والواقع أن التلويح بمعاقبة موسكو قد لا يكون بالفعل مؤثراً فى ضوء الأهمية الاستراتيجية لشبه جزيرة القرم، وتعدد دوائر التعاون الاقتصادى والاستراتيجى لروسيا على الصعيد الدولى، ومن أهمها مجموعة البريكس التى تضم فى عضويتها إلى جانب روسيا كل من الصين والهند حيث أكبر ثانى وثالث اقتصاد عالمى، والبرازيل وجنوب أفريقيا. وأيضاً مجموعة شنجهاى التى تعتبر من أهم أطر التعاون الاستراتيجى بين روسيا والصين إلى جانب دول آسيا الوسطى.

يضاف إلى هذا أن خبرة المواجهة بين روسيا والولايات المتحدة خلال أزمة أوسيتيا الجنوبية عام 2008 ثم الأزمة السورية تؤكد استعادت موسكو لمكانتها كقوة كبرى فاعلة ومؤثرة إقليمياً ودولياً، قادرة على الدفاع عن مصالحها وحلفائها وفرض إراداتها، وتحجيم الولايات المتحدة وإعاقة حركتها فى القضايا التى تمس أمنها ومصالحها، وأن لغة التهديد والوعيد لا تجدى نفعاً مع موسكو، وأن الحوار والتفاوض وتقديم التنازلات المتبادلة هى السبيل الوحيد لإحتواء الأزمات بين البلدين. وأنه لايمكن لواشنطن الاستمرار فى سياسات القطب الواحد الذى يهيمن على الشأن الدولى والإقليمى، ويأمر فيطاع وينصاع الأخرون لرغباته وأهوائه.

ومن الواضح أيضاً أن هناك دائماً خطاً أحمر لا يتجاوزه الطرفان فى التصعيد سواء فى زمن الحرب الباردة أو الآن مهما بغلت التناقضات والتوترات بينهما لإدراكهما العواقب الوخيمة لذلك. وفى هذا الاطار ليس من المتصور أن تنشب مواجهة عسكرية مباشرة بين روسيا وحلف الأطلنطى على الأراضى الأوكرانية كما يتخوف البعض. فروسيا لا تريد الحرب بالتأكيد ولايمكن تصور أن تقاتل موسكو أوكرانيا التى تعتبرها إمتداد طبيعى لها وتربط البلدين روابط تاريخية وعرقية ودينية عميقة. كما تدرك واشنطن وبروكسل خطر التصعيد والإنجرار إلى صدام مدمر للجميع لن يكون فيه منتصر ومهزوم، فالكل سيخرج منه خاسراً، ومن ثم فإن المعركة ستدار بأساليب سياسية وقانونية على الأرجح.

وعلى حين يتراجع شبح الحرب والصدام العسكرى بين موسكو وواشنطن فإن خطر تقسيم أوكرانيا يظل حاضراً وبقوة. فروسيا لن تتنازل عن القرم حيث مصالحها الاستراتيجية ومواطنيها من الروس، وقد يصل الطرفان إلى أن تقسيم أوكرانيا هو الخيار الأمثل فى ضوء تعثر الحل السلمى وغياب التوافق بين أطراف الأزمة فى الداخل والخارج، لتحتفظ روسيا بالشرق والجنوب، فى حين تهيمن واشنطن وبروكسل على الغرب. ويظل الضحية هو الشعب الأوكرانى الذى سيعانى الفرقة والتقسيم كما عانى منها الشعب الألمانى من قبل.